

الأبعاد الاجتماعية للثورات العربية - نحو مقاربات جديدة -

د. حسين رحال^(١)

مدخل:

تتنوّع المقاربات للحدث العربي بتنوّع الجهات الفكرية والسياسية التي تتعامل معه، إلا أنّ الأكثر تبلوراً هو عجز النظريّات السابقة حول التغيير الاجتماعي أو الثورة عن تفسير مقنع لما حدث؛ لاعتبارات عديدة، أبرزها: أنّ هذه النظريات سبق وانتجت في مجتمعات أخرى وفي ظروف مختلفة، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن فهم الظاهرة الثورية العربية الحديثة وتفسيرها.

أبرز التفسيرات المتسرّعة التي حاولت إسقاط رؤاها:

- واحدة: ماركسيّة كلاسيكية تعزو كلّ ما يحصل إلى صراع الطبقات، وتحيل إلى البروليتاريا (الطبقة العاملة) خواصاً ثورية «سحرية»، وتتعلق في فهم التغيير من الدوافع المادية والاجتماعية، في إطار قراءة حتمية لمسار التاريخ الإنساني.

- والثانية: ليبرالية كلاسيكية ترى في القيم والأفكار الغربية التي تحملها طبقة وسطى؛ يتزامن ازدهارها مع ازدياد النمو الاقتصادي والانفتاح على السوق الدولية.

(١) أستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية.

- والثالثة: ما بعد حداثة: تتسبب ما حصل ويحصل من ثورات عربية إلى التطور التقني في مجال الاتصالات الحديثة الإلكترونية في عصر الإعلام؛ متعدد الوسائط، والعابر للحدود والسيادات، في محاولة لإضفاء الفضل إلى التكنولوجيا الغربية - والأميركية تحديداً، في التحولات الحاصلة في العالم العربي.

وبعيداً عن الانضباط، في صف واحدة من الرؤى المسبقة والضيقة للثورات العربية، ثمة حاجة إلى قراءة للأبعاد الاجتماعية بواقعية؛ تحاول التعرف على مختلف تلك الأبعاد وعلاقاتها وأدوارها، دون استثناء لأي عامل، سواء كان تقنياً مادياً أو اقتصادياً، أم صراعاً فثوياً وسياسياً، وكذلك صراع الأفكار وتأثير المستوى المعرفي المتعلق بالوعي؛ وعي الإنسان الثائر والمجتمع الثائر، الطامح إلى التغيير لذاته ومحيطه والعالم من حوله.

المقاربة الماركسية:

لا يزال كثيرون من الماركسيين مأخوذين بالتفسير الأحادي لأحداث التاريخ، فالاقتصاد عندهم يختزل كل المستويات الأخرى؛ الاجتماعية والمعرفية. ويرى هؤلاء أنّ حركة الشباب العربي لا يمكن فهمها دون العودة إلى الاقتصاد، كعامل أول ورئيس، وأقصد بذلك العودة إلى الأسباب الاقتصادية الكامنة خلف هذه المتغيرات السياسية، وهي تحديداً ما يسمّى بـ (سياسات التصحيح الهيكلي) التي تمّ تطبيقها في بلداننا العربية، منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي^(١). لكنّ الرؤية الماركسية المُسقطة على الواقع الاجتماعي العربي لا يكتمل مسارها النظري؛ حيث لا حزب ثورياً يقود الجماهير، ولا بروليتاريا جائعة تهاجم قصور الأغنياء، ولا أيديولوجيا ثورية تكتسح الصفوف. لقد كانت الطبقات الأكثر فقراً غير فعّالة في التحرك الاحتجاجي الصلب الذي واجه الأنظمة الحاكمة، خصوصاً في التجربتين المصرية والتونسية.

(١) يُراجع: الصوراني، غازي (مدير الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية في لندن): ورقة حول الثورات العربية، قدّمت في مركز المغازي الثقافي، قطاع غزة، نشر وكالة سما الفلسطينية، ٢٠١١/٢/٥ م.

وهذا ما حدا ببعض اليساريين إلى الاعتراف بقصور النظرية الماركسية واليسارية إجمالاً عن الإحاطة بما يحصل؛ بسبب اختزالها لبقية العوامل بالعامل الاقتصادي، وبدور الطبقة العاملة البروليتارية في تحريك الثورات؛ نتيجة واقعها الطبقي.

إذ تبين أنّ الطبقة العاملة لم تصنع هذه الثورات على الرغم من مغالاة بعض المفكرين اليساريين في إبراز النظرية الماركسية التقليدية، ومحاولات إسقاطها في واقع هذه الشعوب.

لذلك ينبغي مراجعة الاطار النظري لهؤلاء، حيث يتوجب على المفكرين الماركسيين إعادة النظر ببعض تلك المفاهيم، وبالأخص مفهوم الطبقة العاملة؛ بوصفها الطبقة المستغلة والمحركة للثورات^(١).

ويترافق هذا الخلل النظري مع تراجع عملي في فعالية القوى الماركسية واليسارية في تحريك الثورات، مع تمايز بسيط يعطي القوى اليسارية رصيماً أكبر نسبياً في تونس، عنها في مصر.

المقاربة الليبرالية:

لا تقلّ المقاربة الليبرالية - بشقيها الكلاسيكي أو الما بعد حادثي-، اختزالاً للمجتمعات العربية وثوراتها عن المقاربة الماركسية، حيث تعتمد النظرية الليبرالية التقليدية على تمجيد دور الطبقة الوسطى المستفيدة من ثمار الرأسمالية، ويطلق البعض على هذه النظرية وصف النظرية البنيوية التي تعوّل على وجود طبقة متوسطة تحمل قيماً ليبرالية وديمقراطية، وتتقود قاطرة التغيير في المجتمع^(٢).

ويقترّب البعض من هذه المقاربة؛ بالاستناد إلى دور الأفكار الغربية في

(١) يُراجع: السيد، عطا الله؛ تساؤلات في الثورات العربية عن الطبقة والدور والحراك الإجمالي، موقع جمول نت (مجلة يسارية، إلكترونية، شهرية)، ٢٦/٢/٢٠١١م.

(٢) يُراجع: الشويري، يوسف (مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية في الجامعة الأميركية في بيروت): محاضرة بعنوان: «حول الديمقراطية العربية، نماذج نظرية وسرد تاريخي»، نُقل في جريدة السفير ملخصاً عنها، بتاريخ:

١٨/٥/٢٠١١م.

التأثير في الشباب العربي؛ من خلال الفكر النقدي الذي بدأ بالانتشار في السبعينات في القرن العشرين، وكذلك سريان أفكار المواطنة والإيديولوجيا الوطنية في العالم العربي^(١).

لذا فإنّ تعزيز دور الأفكار الليبرالية الغربية حول الحرّيات والمشاركة والديمقراطية؛ المرتبط بالنمو الاقتصادي، والمستند إلى توسّع انتشار الطبقة المتوسطة؛ يعني حصول نمو فعلي، وارتفاع لمستوى المعيشة، وزيادة نفوذ هذه الطبقة سياسياً واقتصادياً. وهو ما لم يحصل فعلياً في البلدان التي شهدت تراجعاً في حجم الطبقة الوسطى خلال العقود الأخيرة، ممّا يشير إلى عدم قدرة المقاربة الليبرالية على استيعاب ما حدث في العالم العربي حيث لم يؤدّ النمو الاقتصادي المفترض إلى تنمية فعلية، ولا إلى رفع لمستوى المعيشة؛ يُترجم في العادة في توسّع الطبقة الوسطى.

فما حصل على الصعيد الاقتصادي، خصوصاً في مصر وتونس وبقية الدول العربية، هو فتح الأسواق الداخلية والاندماج في السوق العالمية. وقد لعبت الطبقات الحاكمة في هذا الصدد دور الوكيل للاقتصاد الأجنبي، وليس راعياً للمصالح المحليّة، على غرار ما فعلت البورجوازية الغربية. وعلى العكس من ذلك، فقد حوّل نظام العولمة الأجهزة القمعية للحكّام العرب إلى أدوات تخريبية لمقدّرات الشعوب. وسمحت وصفات البنك وصندوق النقد الدوليّين للحكّام ومحاسبهم؛ بنهب شعوبهم وبلادهم أكثر من السابق^(٢).

لقد اتُّبعت خلال الثلاثين سنة الماضية سياسات تحرير التجارة وفتح الأسواق تحت عنوان «لبرلة الاقتصاد»، وتقليص القطاع العام، وخصخصة القطاعات العامّة الحيوية، وتخفيف الإنفاق العام؛ نتيجة لذلك نمت قطاعات مرتبطة بالاستثمارات الخارجية والخدمات، فأضعفت القطاعات الإنتاجية الفعلية، خصوصاً الزراعة، إذ تراجعت الأراضي المزروعة في مصر، خلال

(١) يُراجع: وقائع الندوة المنشورة في جريدة السفير، بتاريخ ١٤/٥/٢٠١١م، التي نظّمها مجلة «الحوار» باللغة الفرنسية، مع د. جورج فرم، ود. علي فياض، حيث أدار الحوار د. سليمان.

(٢) يُراجع: ندوة مجلة الحوار، م.س.

العقود الثلاثة نفسها، من ٤٥٠٠٠٠ هكتار إلى أقل من ١٢٠٠٠٠ هكتار^(١)؛ بما لا يتناسب مع حالة الزيادة السكانية.

وقد أدى ذلك إلى إفقار الريف، والضغط على المدن، وزيادة المساحات العشوائية السكانية، وتوافد إلى الأحياء الفقيرة في المدن جيوش العاطلين عن العمل؛ بمن فيهم حملة شهادات، أو مزارعون سابقون، ووصلت نسبة البطالة المعروفة إلى أكثر من ٢٠٪ في مصر، و٢٢٪ في تونس^(٢). وفي اليمن تزيد البطالة عن ٣٠٪، والمعدلات متشابهة في الدول العربية غير النفطية، حيث ازداد الفقر بدل أن تتوسع الطبقة المتوسطة، واحتكرت أقلية تقل نسبتها عن ١٠٪ (الواقع أنها أقل من ٤٪) معظم ثروات البلاد. وازدادت أحوال المعيشة سوءاً، وتراجعت قدرات السكان الشرائية عما كانت عليه في الستينيات وأوائل السبعينيات، ودخلت قطاعات واسعة من السكان تحت خط الفقر. فعلى سبيل المثال فإن الحد الأدنى الضروري للعيش في مصر هو ١٢٠٠ جنيه (حوالي ٢٤٠ دولاراً)، بينما لا يبلغ متوسط الأجر ٥٠٠ جنيه شهرياً (أقل من ١٠٠ دولار)، وفي تونس فالحد الأدنى للأجور هو ٢٥٠ ديناراً (أي ما يقارب ١٧٠ دولاراً)، وهو أجر يقل كثيراً عن الحد الضروري للعيش. في حين يبدو الأمر أكثر فقراً في اليمن؛ حيث متوسط الأجر لا يزيد عن ٨٠ دولاراً في الشهر^(٣).

هذا وتزداد الأزمات وعجز الدولة عن تسيير شؤون المجتمع؛ بما في ذلك عدم القدرة على حلّ أزمات يومية؛ كأزمة المرور، التي تشكل عائقاً كبيراً أمام الإنتاج والعمل في مدينة، كالقاهرة، فيما تتعمق الأزمات الأخرى كالإسكان والتلوث.

وتحت عنوان الانفتاح وتشجيع الاستثمارات والنمو الاقتصادي والرأسمالي، هُمّشت القطاعات الإنتاجية، وتم ربط الاقتصادات الوطنية وتكييفها لصالح الرأسمال العالمي، عوضاً عن بناء اقتصاد وطني قوي أو تحقيق نمو اقتصادي

(١) طاهر، عباس: الجذور الاقتصادية والاجتماعية للثورات العربية، جريدة الأخبار اللبنانية، ٩/٥/٢٠١١م.

(٢) بُراجع: الصوراني، ورقة حول الثورات العربية، م.س.

(٣) بُراجع:م.ن.

حقيقي^(١). وبدل إفرار طبقات محلية مستفيدة من النمو الاقتصادي تبني ما يشبه البرجوازية المحلية الدافعة للاقتصاد الوطني في البلدان العربية، نمت طبقة طفيلية أقرب إلى مجموعات السمسرة مع الشركات الأجنبية، تعمل على تكبير ثروتها من فقاعات عقارية، ومضاربات ومشاريع غير مفيدة في التنمية. الأمر الذي جعل بلداً، كمصر، لا يستطيع تحقيق ربع الناتج القومي الذي حققته تركيا الموازية في عدد السكان. في حين يقترب من الناتج القومي للكيان الصهيوني الذي قد يسبقه في بعض الإحصائيات^(٢).

وقد دخلت إلى قاموس التحليل الاجتماعي والاقتصادي مصطلحات جديدة؛ لتفسير دور الطبقة «الطفيلية» المسيطرة على البلاد العربية، التي تضمّ حالي مصر وتونس وغيرها من دول، طالها فساد بات أكبر من ظاهرة قابلة للدرس، بل أصبح أسلوب حياة يدير مرافق الدولة الكبرى والمشاريع الهامة والعقود الأساسية.

وتُطلق بعض الدراسات على هذه الطبقة المسيطرة مصطلح «المافيات» الكبيرة، وتعدّ منها مافيات التجارة الخارجية، حيث تضمّ مافيات الاستيراد التي تتعامل مع السلع الوسيطة والزراعية والسيارات، ثمّ مافيا التجارة الداخلية المتاجرة بالخضر والفواكة والسلع الصناعية على اختلافها، ثمّ مافيا العقار والإسكان والبناء، ومافيا الخدمات، خصوصاً الاستشفاء، ومافيا المنتجات السياحية، ومافيا الاستثمار والإنتاج الصناعي.

وتتحالف هذه المافيا الاقتصادية والمالية مع جهاز الدولة المكوّن للطبقة العليا؛ السياسية والأمنية، وصولاً إلى المستويات الوسطى في الدولة^(٣).

فهكذا يكتمل جهاز النهب الاقتصادي والمالي، وأدوات القمع الرسمية؛ لتشكيل سلطة تبعية سياسية واقتصادية، يبدو معها مفهوماً كيف تُرهّن مقدرات البلاد العربية للخارج، وتُدَمَّر البنى الفعلية للإنتاج الوطني؛ بما في

(١) يُراجع: السيد، تساؤلات في الثورات العربية، م.س.

(٢) يُراجع: الصوراني، ورقة حول الثورات العربية، م.س.

(٣) عيسى، محمد عبد الشفيق: بين تونس ومصر أضواء كاشفة، موقع الأفق الاشتراكي، ٢٧/٢/٢٠١١م.

ذلك الموارد المحلية. ويكفي مثلاً مسألة بيع الغاز المصري للعدو الإسرائيلي؛ كفضيحة نموذجية على تحالف مافيا الفساد مع رأس الدولة، ومع الشركات الأجنبية؛ لصالح اقتصاد العدو، على حساب المواطن المصري نفسه، الذي لم يستفد من منافع الثروة النفطية الوطنية بقدر ما استفاد منها مستوطنو العدو؛ بأسعار تقلّ ثلاثة أو أربعة أضعاف عمّا يدفعه المواطن المصري الفقير. هكذا تصبح سياسات البنك والصندوق الدوليين مع طبقة المافيا المسيطرة عبئاً شديداً على الوطن والاقتصاد والمواطن والدولة ككلّ، مسببة ما يشبه الانهيار في بنية الدولة؛ يتجلّى في مصر أكثر وضوحاً منه في بقية الدول، بما فيها تونس.

إلاّ أنّه لا تكفي هذه المقاربة الاقتصادية. الاجتماعية لتفسير الانتفاضات الثورية الحاصلة، إذ إنّ الظروف والمؤشّرات الاقتصادية وحدها كانت قائمة قبل عدّة سنوات، وقد حاولت فئات عمّالية ونقابية القيام باحتجاجات نابعة من الاجحاف والظلم الذي تعرّضت له، لكنّ هذه التحركات لم تتحوّل إلى ثورة عامّة، فقد حصلت احتجاجات عالية في الحوض المنجمي في تونس في آذار عام ٢٠٠٨م، كما حصلت احتجاجات عمّالية قوية في مصر لعمال الغزل والنسيج في منطقة «المحلّة» وخارجها في مصر في نيسان ٢٠٠٨م. ورغم تفاقم الأوضاع الاقتصادية الصعبة لم تكن الظروف مهيأة لتحوّل إلى ثورة شعبية عامرة^(١).

والواقع أنّ تغييراً نوعياً حصل في الوعي الفردي والجماعي داخل تونس ومصر وغيرها من البلدان العربية، هو حسيلة تجمّع عوامل عديدة؛ هيأت الأسباب الاجتماعية للثورة، ومن الخطأ أيضاً اللجوء إلى تفسير اختزالي مشابه للتفسيرين السابقين؛ لفهم ما حصل. ويحلو للبعض في هذا الإطار أن يختصر كلّ شيء بتفسير ما بعد حداثوي.

(١) بُرّاجع: طاهر، الجذور الاقتصادية والاجتماعية للثورات العربية، م.س.

المقاربة ما بعد الحدائوية:

حاول كثيرون أن يحملوا التطور الحاصل في تقنيات الإعلام الحديث المسؤولية الأساس للتغيير، وإعطاء السبب إلى وسائل التواصل الحديثة، كالإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعية تحديداً. وكذلك التواصل عبر الهاتف الخليوي والفضائي.

وهذه المقاربة التقنيّة هي النسخة الأخيرة لليبرالية ما بعد الحداثة، المنضوية تحت إيديولوجيا «العولمة»^(١)، التي باتت تُقدّم كوصفة حتمية لدخول العصرية. وكان لمشاركة «وائل غنيم» - مندوب شركة «غوغل» -، مع شباب الثورة المصرية، الأثر الإعلامي الكبير في ترويج هذه الفكرة.

وبغض النظر عن النقاش العلمي العميق لموضوع التقنية في الفكر النقدي الغربي، خصوصاً لدى أقطاب مدرسة «فرانكفورت»، الذين يعيبون على الحضارة الغربية تسطيحها العقل النقدي والإبداعي لصالح «العقل الأداتي» التقني^(٢)، فإنّ الوقائع، وكذلك الأبحاث المنفّذة راهناً ترفض التفسير التقني الأحادي.

وفي هذا الإطار يرفض بعض الباحثين المتخصّصين في الإعلام الحديث مقولة «ثورة الفيسبوك»، أو المقولة الرائجة عند البعض في أنّ الثورة المصرية (والعربية) صنعتها «النيوميديا»، ويشير إلى ذلك وقائع هامة، منها الآتي:

١ - لقد حصل انقطاع في الاتّصال عبر الإنترنت والهاتف النقال بعد ثلاثة أيام من اندلاع التظاهرات الأولى في ٢٥ يناير، واستمرت الثورة بزخم أكبر دون وجود الشبكة الرقمية، بل كانت فرصة للعودة إلى الوسائل التقليدية للإعلام، ومنها: الإذاعات المحليّة. وكان انقطاع الإنترنت سبباً إضافياً لنزول الشباب إلى الميدان، بدل الجلوس أمام الشاشات.

(١) لنقاش موسّع حول العولمة وتأثيراتها، يُراجع: زلوم، عبد الحي: نذر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٩٩م.

(٢) للاطلاع على رأي مدرسة فرانكفورت بشأن «العقل الأداتي»، يُراجع: كريب، أيان: النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد ٢٤٤، ص ٣١٥. وحول آراء هابرماس، يُراجع: م، ن، ص ٣٤٥.

٢ - انتشار الأُمِّيَّة في مصر بمعدل ٢٤٪ (على الأقل)، وإذا أضفنا إلى ذلك أن الشبكة لا تصل إلى الكثير من منازل غير الأميين، فإنَّ عموم الشعب لم يكن يعتمد الإنترنت؛ كوسيلة رئيسة للتواصل ومعرفة الأخبار.

٣ - الواقع يشير إلى أنَّ التواصل المُباشر عبر ما سُمِّي منظومة «يوم الجمعة» كان الأكثر فعالية.

٤ - إنَّ الدعوات للتظاهر عبر الإنترنت كانت عديدة، حتى دعوة ٢٥ يناير لم تكن دعوة للبدء بالثورة، بل إحدى التحركات، ففي البداية أحبَّ الداعون عبر الإنترنت عند تلوُّك الناس في الحضور، إلاَّ أنه في وقت متأخر من النهار حضرت «الكتلة الحرجة»، ممَّا أعاد الأمل للشباب.

ولا يعني ذلك نفي أهميَّة وسائل الإعلام الحديثة ودورها، بل إنَّ أهميَّتها تتبع من مجموعة الدوافع والاشباكات الاجتماعية التي تقدِّمها، ومن دورها في إطار المزاجية مع وسائل الإعلام التقليدية. وكمثال على ذلك: انتشار مجموعات «خالد سعيد» على الفيسبوك بعد «تسرُّب» صور تعذيبه عند الشرطة المصرية؛ ممَّا جعل وسائل الإعلام التقليدية تتأثر بها، وتشرها، وبالتالي كانت «النيوميديا» عاملاً واحداً يحتاج إلى شروط اجتماعية أخرى؛ لتكون فاعلة في إطار منظومة عامَّة، وليس باعتبارها تقنية حديثة مؤثرة لوحدها^(١).

هذا ويشير بعض الباحثين إلى دور استطاعت وسائل الإعلام الحديثة لعبه؛ كبديل عن غياب فاعلية الأحزاب والأطر التنظيمية الأخرى؛ ففي الواقع سمح التواصل الإلكتروني بتجاوز - ليس فقط المشكلة التنظيمية-، الاستئثار الفئوي والحصري الحزبية^(٢).

البلدان العربية في دوامة النموذج المتعولم الفاشل :

إذا كانت المقاربة الماركسية خمدت جاذبيَّتها خلال العقود الأخيرة، فإنَّ

(١) يُراجع: السيد، نيرمين: مقابلة أجرتها معها جريدة السفير اللبنانية، ٧/٢/٢٠١١م.

(٢) فياض، علي: تأثيرات التحوُّلات العربية على العلم والنظرية والوعي السياسي نحو نظرية سياسية للتحوُّلات العربية،

جريدة السفير اللبنانية، ١٤/٤/٢٠١١م.

المقاربة الليبرالية - الكلاسيكية، والثالثة الليبرالية - الما بعد حداثوية، قد خبت جذوتها - أيضاً-، على المستوى العملي، والآن على المستوى النظري، حيث إنَّ الأزمة المالية والاقتصادية التي أصابت قلب الليبرالية في أميركا ليست إلا رأس الجليد في المآزق^(١)، الذي يجد النموذج الليبرالي الرأسمالي نفسه فيه.

لقد تأثرت أدبيات النمو والتنمية الرأسمالية في سياقها النظري بالإخفاقات التي واجهتها، واعترفت بشكل صريح إحدى أدوات النموذج الغربي البارزة في العالم «الأمم المتحدة»، من خلال تقريرها السنوي للتنمية البشرية؛ بإخفاق مفهوم النمو الاقتصادي القديم.

هذا وعانت الدول العربية التي أغواها النموذج القديم للنمو (الرأسمالي) من آثار تجربة مدمرة، ومثالها مصر في المقدمّة، وجاءت تقارير التنمية البشرية الأخيرة، وأبرزها تقرير العام ٢٠١٠م؛ لتقدّم مقاربة جديدة، لكن بعد فوات الأوان في كثير من الحالات. فأوضح التقرير الأخير - الصادر عام ٢٠١٠م عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، U.N.D.P- أن علاقة الترابط ضعيفة بين النمو الاقتصادي والتحسّن في الصحّة والتعليم في البلدان ذي المستويين المنخفض والمتوسط في التنمية البشرية^(٢). وهذا الاستنتاج المعبر عن تقويم مؤشّرات عشرات الدول في مجال التنمية، خلال أربعين عاماً ماضية، يشير بوضوح إلى أنّ مجرد حصول نمو اقتصادي، من خلال مقولة زيادة الدخل الوطني أو القومي، لا يعني تحسّناً مباشراً في المؤشّرات التنموية الإنسانية المتعلقة بالرفاه للبشر. وتبدو هذه الخلاصة بمثابة إسقاط لأسس «الإيديولوجيا» الرأسمالية القائمة على مقارنات الدخل القومي ونسب النمو الاقتصادي بين الأمم.

في حين كشفت الدراسة الهامّة أن بلداناً حققت نسب نمو اقتصادي أقلّ من

(١) يُراجع: زبوم، عبد الحي: أزمة نظام «الرأسمالية والعولمة في مآزق»، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ٢٠٠٩م، ص ١٢١-١٥٨، وص ٢٠٥ وما بعدها.

(٢) تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٠م، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «U.N.D.P»، ص ٢-٤.

غيرها؛ استطاعت تعزيز التحسّن في مؤشّرين أساسيين، هما: التعليم والصّحة، وذلك أفضل بكثير من دول شهدت نمواً اقتصادياً أعلى منها.

كما تشير الدراسة إلى أنّ سياسات الدول المتقدّمة صناعياً ومالياً؛ المؤدّية إلى تحسّن مؤشّراتها، ليست بالضرورة مفيدة لدول أخرى غير متقدّمة صناعياً وتقنياً. بل على العكس إنّ سياسات التنمية فيها ترجع إلى ظروف ديمغرافية وجغرافية ومؤسّساتية وسياسية (وأضيف إليها ثقافية) خاصّة بكلّ بلد بعينه. لقد كانت النقطة المثيرة، التي تنطبق على السياق العربي الخاطئ، هي أنّ التنمية الإنسانية لا تؤتي ثمارها في فراغ سياسي ومؤسّساتي.

إنّ الحاجة إلى دولة قوية وقادرة^(١) تضع سياسات مناسبة، وتستهدف أحداث تنمية في قطاعات محدّدة؛ هي نتيجة واضحة وحاسمة تخالف كلّ ما كانت تروجه «إيدولوجيا النيوليبرالية» عن ضرورة تخفيف دور الدولة لصالح السوق العالمية، وهو الفخّ الذي وقعت فيه غالبية الدول العربية، التي اعتمدت سياسات أدّت إلى فراغ مؤسّساتي داخلي أمام صفات الصناديق الدولية، ومنظمة التجارة الدولية، التي باتت المؤسّسات المتحكّمة فعلياً باقتصادات الدول العربية.

لذا عانت البلدان العربية فراغاً مؤسّساتياً وسياسياً؛ بالمعنى الذي أشار إليه التقرير الدولي، حيث اهتمّت الطبقة الحاكمة بالتهب؛ من خلال الفساد، ولم تضع سياسات مؤسّسية تُمنهج استخدام الثروة، والموارد المحليّة، والنمو الاقتصادي، حتى ولو كان صغيراً؛ بما يستهدف تنمية المؤشّرات الإنسانية المطلوبة. وإذا كانت تجربة بلدان إفريقية ولاينية أميركية قد استطاعت الإفادة من نسب نمو قليلة في استهداف التنمية، فإنّ بلداناً كمصر وتونس واليمن لم تكن قادرة على ذلك وكانت القطاعات الأكثر تأثراً؛ الصحة والتعليم، فازدادت الحالة سوءاً وتراجعت الجودة بشكل لم يسبق له مثيل، وعلى سبيل المثال: فقد جاءت مصر في المرتبة ١٠١ (مئة وواحد) من الترتيب على جدول التنمية العالمي .

(١) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠م، ص.٤-٥.

نحو مقاربة جديدة:

إنّ الحاجة إلى مقاربات جديدة دفعت إلى القيام بتوسيع الرؤية النظرية للثورات في العالم من أجل استجلاء أبعادها المتعدّدة، وعدم حصرها في البعد الاقتصادي الماركسي (حتى الليبرالي القائم على قيم الطبقة البرجوازية الرأسمالية المتعولمة).

ويُعَدّ تعقيد ظاهرة الثورات عائد في جانب منه إلى الخصوصيات العائدة للعالم العربي من جهة، وإلى خصوصيات كل بلد عربي على حدة، الأمر الذي يجعل أيّ مقاربة فاعلة تحتاج إلى قراءة كل الأبعاد، وكلّ المستويات الاجتماعية؛ سواء المادية (البنية التحتية في الفهم الماركسي)، أو البنية الفوقية (النظام السياسي والقانوني كما في الرؤية الرأسمالية الكلاسيكية). إذن فإنّ تجاهل البنى الثقافية والمعرفية، الخاصّة بالعالم العربي، وبكلّ بلد منه، يعتبر أحد أسباب قصور المقاربات الثلاث السابقة، التي مرّ الحديث عنها.

يُقدّم أحد الباحثين مقاربة جديدة أكثر واقعية وأوسع رؤية من المقاربات الاختزالية، محاولاً تبيئة النظرية السياسية من داخل المجتمعات العربية وخصوصياتها، في منهجية أكثر صوابية من سنخ النظريات المستوردة من مجتمعات أخرى.

لقد أعاد صياغة مفهوم «الكرامة»^(١) باصطلاح جديد ديني ومدني، باعتباره مفهوماً كلياً، ينطلق من الآية القرآنية: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾^(٢)؛ ليؤسّس لفهم أكثر عمقاً وتعقيداً للظاهرة العربية، باستخدام أداة مفاهيمية من داخل البيئة المعرفية العربية، يقوم على إعادة تحديد منهج العلم الاجتماعي والسياسي خارج إطار الحتمية والتنبؤية والاختزالية.

بدوره يقوم البعض^(٣) بمحاولة قراءة جديدة أقرب إلى منهج نقدي يساري جديد يشكك بالمقولات المسماة «علمية»، متجاوزاً لكثير من المسلّمات النظرية

(١) يُراجع: فياض، علي: مقالة منشورة في جريدة السفير اللبنانية، ١٤/٤/٢٠١١م.

(٢) الاسراء، ٧٠.

(٣) قاسم عز الدين. يُراجع: جريدة السفير اللبنانية، ٢/٤/٢٠١١م.

المتحكّمة بقوالب التفكير السوسيوولوجية والسياسية. وإذا كان النقاش الذي أثاره هذا الباحث عميقاً بقدر محاولة غيره الجادّة^(١)؛ من خلال ترسيم حدود العلم والنظرية الخاصّين بالمجتمعات العربية، فإنّ مجريات النقاش تمتدّ بشكل سريع من مراجعة الوقائع إلى مراجعة العلم ومنهجه، وهو أمر مفهوم فقط عند معرفة أزمة العلم في المجال الإنساني الذي كان قد أشار إليه ماكس فيبر، خصوصاً لجهة عدم القدرة على تععيد الظواهر الاجتماعية بطريقة قواعد العلوم التقنية الوضعية، وعدم قابلية العلوم الإنسانية على التنبؤ؛ لنسبيتها من جهة، وتعلّقها بظواهر اجتماعية بشرية هي بالتأكيد ليست أشياء أو موضوعات توازي موضوعات العلوم التطبيقية كالفيزياء والكيمياء. ولذلك فإنّ مقدرة العلوم على تأطير الثورات نظرياً هي متخلّفة دوماً عن اللحاق بالظاهرة وتعقيدها الغنية، خصوصاً لوجود مستوى هام غير قابل للرصد التنبؤي الحسابي، ألا وهو عامل الوعي، وخلفه عامل الإرادة الإنسانية.

فانطلاقاً من هذه المقاربة المركّبة غير المختزلة، يمكن الأخذ بالاعتبار عند تحليل الثورات الأبعاد الآتية:

أولاً: البعد المعيشي والاقتصادي: لا تحاول المقاربات الجديدة إلغاء هذا العامل، لكنّها تميّز عمّا سبق من مقاربات بحسبان هذا البعد جزءاً من البنية أوسع؛ هي البنية الذهنية المعرفية الفاعلة والمنفصلة مع التطوّرات الاجتماعية. إنّهُ بُعد بلا معنى دون عوامل أخرى تجعل منه عاملاً مساعداً وفاعلاً، إذ يمكن ملاحظة المجتمعات نفسها تعاني في أوقات مختلفة من الأزمات الاقتصادية - المعيشية نفسها، ولا تقوم بالثورة ضدّ أنظمتها؛ لغياب العنصر المعرفي.

ثانياً: الأبعاد الوطنية والقومية والدولية المختلفة، حيث يبدو البعد الوطني في كلّ بلد؛ مصر، تونس، اليمن، ليبيا، البحرين وغيرها واضحاً، وهو ما يسمّيه بعض الكتاب: الكرامة الوطنية^(٢). فالأنظمة التي شهدت اندلاع

(١) محاولة الدكتور علي فياض.

(٢) برّاجع: مثلاً: شلق، الفضل: مقالتان منشورتان في جريدة السفير اللبنانية، ١٨/٢/٢٠١١م؛ ٤/٣/٢٠١١م.

الثورات، طالما أنّها مسخت القرار السياسي الوطني، ورهنت اقتصاد البلاد إلى الدول الغربية - على رأسها الولايات المتحدة الأميركية -، حيث يقول أحد الطلاب المصريين في ندوة تلفزيونية في الأيام الأخيرة للثورة المصرية، خلال مرحلة الإصرار على التخلّص من نظام حسني مبارك: «أنا اليوم أشعر أنّي مصري، كنت سابقاً محط سخرية لبقية الشباب العربي، أشعر الآن بالكرامة؛ لأنّ النظام المصري حطّ من قدرنا، وقلّل من هيبة مصر ودورها في المنطقة والعالم»^(١). لكنّ البعد الوطني الفطري هنا ما كان على تناقض مع البعد الثوري العربي، فقد بان البعدان متقاربان في صيغة متكاملة، فالقضية الفلسطينية محور القضايا العربية أضافت إلى البعد الوطني شكلاً جديداً في بلد مثل مصر؛ يستضيف مقرّ جامعة الدول العربية منذ العام ١٩٤٣م، لمدّة قرابة ستين عاماً، كان فيها أمينها العام مصرياً.

ومصر التي شاركت في أربعة حروب كبرى ضدّ العدو الصهيوني، لم تكن قادرة على تجاوز هذه القضية مع ما قدّمه الشعب المصري من شهداء وجرحى وأسرى وتضحيات، رغم وجود معاهدة سلام كامب دايفيد، التي لم تستطع تغيير مواقف الشعب المصري من الكيان الصهيوني.

إنّ تضامن الشعب المصري على مدى السنوات الماضية مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة والضفة الغربية، خلال الانتفاضات الفلسطينية، ومع المقاومة اللبنانية، وكذلك تضامن الشعب المصري مع العراق، خلال الغزو الأميركي، كان تعبيراً عن الهوية العربية التي لم تطمسها سياسات الحكّامين السادات والمباركي.

هكذا يتصالح البعدان الوطني والعربي في صياغة جديدة غير تصادمية، بل أقرب إلى صياغة تصالحية بين الوطني والعربي^(٢)، يجعلهما متكاملان

(١) خلال مقابلة مع قناة المنار اللبنانية، في الأسبوع الثالث من الثورة المصرية.

(٢) يُراجع: فياض، علي: ندوة مجلة الحوار المنشورة في السفير اللبنانية، م.س.

وجزءاً من الهوية المشتركة لكل مواطن في البلدان العربية المنتفضة على حكّم
أضاعوا الاستقلال الوطني، وتنازلوا للعدو في القضية العربية.

ثالثاً: البعد الإسلامي: ولهذا البعد خصوصيته الظاهرة في تركّز الاحتجاجات
الشعبية أيام «الجمعة»؛ بما يحمل هذا البعد من رمزية دينية، وفي
مشاركة الحركات الإسلامية في مختلف التحوّلات؛ ففي تونس كان
لمناصري حركة النهضة دور فاعل في الاحتجاجات، رغم أنّ ذلك لم
يبدأ بقرار مركزي للحركة، وكذلك في مصر حيث الإخوان المسلمون
انضمّوا للتحوّك في الأيام الأولى، مع أنّ بعض أنصارهم شاركوا بصفة
شخصية منذ الساعات الأولى، حتى أنّ الأيام الصعبة للثورة، ومنها ما
يسمّى بيوم «الجمّل»، الذي هوجمّت فيه حشود المعتصمين في ميدان
التحرير بالقاهرة بتاريخ ٢ شباط ٢٠١١ م، ما كان ممكناً تجاوزه
لصالح الثوار لولا تحوّك الإخوان المسلمين بشكل منظم، وبقدرات
لوجستية طبيّة وبشرية لم تقلّ عن عشرة آلاف شخص؛ لمواجهة من
وصفوا «بالبلطجية» المؤيدين لنظام مبارك، الذين حاولوا إجهاض
الثورة؛ بقمعها والاعتداء عليها^(١).

ما ميّز البعد الإسلامي هو أنّه جاء ائتلافياً؛ بمعنى أنّ الحركات الإسلامية
السياسية لم تحتكر النضال السياسي ضدّ النظام، بل شاركت - في مختلف
البلدان العربية -، كجزء من ائتلاف يضمّ القوميين واليساريين والليبراليين
(بمن فيهم الأقباط المتمردون على الكنيسة في مصر).

وهذه تجربة جديدة للحركات الإسلامية، وعلى رأسها الإخوان المسلمون،
بالعمل في جبهة مشتركة مع علمانيين، والقبول برفع شعار «الدولة المدنية» مع
ضمانات بعدم تحوّلها إلى دولة معادية للدين، بل دولة تحترم العقيدة الدينية،
وقيم المواطنين؛ وغالبيتهم من المسلمين^(٢).

(١) معلومات معروفة إعلامياً، لكنّ الكاتب تأكّد منها في مقابلات خاصّة أجراها مع بعض الثوّار المصريين، الذين
جاؤوا إلى لبنان، بعد الإطاحة بنظام مبارك.

(٢) يُراجع: النقاش العائد لهذه النقطة في مقابلات عديدة نشرتها الصحف العربية، ومنها: الحياة، والسفير، والنهار،
والأخبار، على مدى أيام الثورات العربية، خصوصاً في تونس ومصر.

إنّ هذا السلوك السياسي يعبر عن نضج متبادل للحركة الإسلامية وحلفائها غير الإسلاميين، ويشير إلى القبول بالآخر، وبفكرة التنوع داخل المجتمع، خصوصاً أنّ الحركات الإسلامية السياسية لم ترفع شعار فرض الشريعة أو الدولة الإسلامية على الشعب.

لقد أضاف هذا الاعتراف بالبعد الإسلامي في كلّ بلد عربي مزيداً من رباط التصالح مع هذا البعد؛ يقبله حتى غير المسلم (القبطي مثلاً)؛ باعتباره أحد المكونات الثقافية للهوية الوطنية والعربية، دون أن يعني ذلك بالضرورة القبول بأسلمة المجتمع أو الدولة، لكنّه بالتأكيد تطوّر هامّ في الاجتماع السياسي للعالم العربي أدّى إلى تقارب الأبعاد الثلاثة: الوطنية، والعربية، والإسلامية؛ باعتبارها أبعاداً متداخلة متكاملة في الشخصية العربية وليست متناحرة ومتعارضة. هنا بالضبط تقع معالجة إشكالية الهوية المنفصمة والمتناحرة (فكرياً وسياسياً) داخل الأقطار العربية؛ نتيجة المصادمة بين الأبعاد الثلاث المذكورة للهوية العربية^(١).

رابعاً: وجود النموذج التغييري الناجح: حيث كان لنجاح المقاومة في لبنان وفلسطين دور هامّ جداً في تقديم نموذج عربي (وإسلامي)، أعاد الأمل بإمكانية الاستناد إلى الذات العربية والوطنية، والانطلاق منها؛ للانتصار^(٢)، وهو عامل تغييري شامل يحتاج إلى الإرادة والتنظيم والهوية.

خامساً: انتصار الثورة الإسلامية في إيران وما نتج عنه من تغييرات مهمة وأساسية في حياة المجتمع الإسلامي في إيران، وما وصلت إليه إيران بفعل التمسك بقيم الثورة ومحافظتها عليها؛ ممّا حدا بالشعوب المستضعفة إلى اقتفاء آثار الثورة الإسلامية في إيران، والتوق لتحقيق

(١) يُراجع حول هذه النقطة بالذات: إبراهيم، سعد الدين: مجموعة من الباحثين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م ص٤١٤-٤١٥. وحول تعدد الأبعاد للهوية العائدة لجماعة محدّدة، ومنها الجماعة الوطنية، يُراجع: كوش، دنيس: مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٧م، ص١٦٢.

(٢) يؤكّد د. جورج فرم هذا المنحى، مشيراً إلى أهميّة عامل انتصار حزب الله في لبنان، خصوصاً عام ٢٠٠٦م، والمقاومة في غزّة ٢٠٠٨م، حيث أشاعت أجواء ثقافية وسياسية جديدة في العالم العربي.

مظاهر العزة والكرامة التي شاهدها في المجتمع الإيراني ببركة الثورة.

سادساً: تغيير في الوعي تجاه الذات الفردية، وتجاه الجماعة والحكومة والعالم؛ يعبر عنه بعض الباحثين أنه «تغيير ثقافي»^(١)، ولعل هذا البعد الثقافي المتعلق بالوعي، هو الأكثر أهمية؛ لأنه يضيف إلى ما سبق من عوامل متغيراً نوعياً يُعيد دمجها كلها في رؤية واحدة، تستند إلى الوعي بالذات والمحيط. هنا يتجلى دور الفاعل الاجتماعي في فهم المعطيات الاجتماعية وتفسيرها وتأويلها^(٢)؛ بوصفها دلالات لأفعال البشر.

إنّ هذا البعد المعرفي (العائد للبنية الفوقية في التفسير الماركسي^(٣) للتاريخ)، يعيد استثمار الوقائع الاجتماعية الأخرى بما يجعلها ذات معنى في التغيير، فالإيمان بإمكانية التغيير وهزيمة النظام الحاكم، جزئياً أو كلياً، هو الذي يجعل البعد الاقتصادي والمعيشي المتدهور وغير العادل، عاملاً ذي معنى في الثورة؛ لأنه يصبح دافعاً وحافزاً إضافياً للحشد والتعبئة ضد النظام، فيضع هذا البعد في إطار نظري يدين النظام كونه فاسداً ومجحفاً بحق الفقراء، ورمزاً لزيادة غنى الأغنياء وإفقار الآخرين.

يُضاف إلى صورة النظام بعدد آخر هو تحالف النظام مع العدو أي إسقاط الشرعية الوطنية والعربية عنه؛ باعتباره حليفاً لإسرائيل (خصوصاً في حرب غزة)، ومشاركاً في حصار الشعب الفلسطيني، وخاضعاً للسياسة الأميركية. إنّ اجتماع الإرادة مع الوعي - وهما عاملان يتعلقان بالمستوى المعرفي-، يفتح الباب أمام فهم التغيير الحاصل في العالم العربي، أكثر

(١) يُراجع: سليمان، جريدة السفير اللبنانية، ١٤/٥/٢٠١١م، م.س.

(٢) يركّز ماكس فيبر على هذا العامل: فهم معاني الأفعال الاجتماعية ودلالاتها وتفسيرها؛ باعتبارها مفتاح التحليل في علم الاجتماع، والعنصر الأكثر أهمية في تكوين الجماعات البشرية. لمزيد من الشروحات، يُراجع: خشاب، مصطفى: علم الاجتماع ومدارسه، مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٨١م. وتيما تشيف، نيقولا: نظرية علم الاجتماع، دار المعارف، مصر، ١٩٨٠م.

(٣) يُراجع: النقاش المنهجي الذي يقدمه عبد الوهاب المسيري لمقولة البنية التحتية والبنية الفوقية في: المسيري، عبد الوهاب: الإيديولوجية الصهيونية، القسم الثاني «ملحق في المنهج»، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٦١، ص ١٧٥.

بكثير من قواعد علوم هي أقرب إلى «الإيديولوجيا»؛ بمعنى الأحكام المسبقة، والالتزامات الفكرية الاجتماعية المنشأ؛ غير المثبتة إستمولوجياً.

لقد نزعت فلسفة العلوم إلى التشكيك بالعلوم؛ لأنّ منهجها متأثر بعيوب محدودية الإنسان، كجماعة، وكفرد، وعدم قدرته على بلوغ معرفة صافية وثابتة، في غياب قدرتها على إثبات الوقائع^(١) أو تجسيدها.

وتعود الثقة إلى قدرة الإنسان العربي والمجتمع على التغيير؛ ربطاً بموضوع الوعي والإرادة، دون التشكيك بدور الأبعاد الاجتماعية المختلفة التي هي شروط ضرورية للتحقيق، «فلحظة البوعزيزي» كما يحاول بعض الباحثين^(٢) شرحها، مهمة لأنها جاءت على تقاطع الأبعاد السالفة الذكر كلّها؛ كشرارة أوقدت الجوّ المحتقن، دون أن توجد بنفسها العناصر الأخرى الضرورية لاشتعال فتيل الانتفاضات التونسية، ثمّ المصرية من بعدها. وذلك تأكيداً لأولوية البعد الثقافي القيمي المتعلق بالوعي والإرادة والأمل بالتغيير.

لقد اخترق هذا العامل المعرفي الإنساني مختلف الأبعاد الأخرى، رابطاً بينها، ومفعلاً لها في مسارات اجتماعية قابلة للإنجاز عملياً، في تحقيق للآية القرآنية التي تؤكد أنّ العنصر المعرفي الإنساني هو أساس الأبعاد الأخرى في التغيير: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا يَفْعَلُ حَتَّىٰ يَغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾^(٣).

(١) يُراجع: الشرح الذي يقدّمه في مقدّمة المترجم لكتاب توماس كون، بنية الثورات العلمية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٧م.

(٢) الدكتور علي فيّاض.

(٣) الرعد، ١١.